

مقدمة :

تحظى السياسة المالية بمكانة مهمة بين السياسات الكلية، إذ تمثل أداة رئيسية يمكن للحكومة استعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي ، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات ، وذلك بفضل أدواتها وبما يؤهلها من تحقيق معدلات تشغيل مرغوبة واستقرار نسبي في الأسعار في إطار سعيها لاستحثاث النمو ، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل مما يتطلب من الحكومات أن تحدث تغييرا شاملا في رسم سياساتها المالية بالشكل الذي يسهم في كبح تلك المشاكل والأزمات، أو تدارك آثارها ونتائجها ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

وتعرف السياسة المالية حسب نظر المفكرين والاقتصاديين بأنها عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الانفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية ، وإشاعة الاستقرار وذلك من خلال تقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة تكافؤ الفرص .

كما تعرف بأنها "مجموعة من البرامج والخطط التي تصدر بناء على قرار سياسي يحدد مسارات هذه السياسة واتجاهاتها ومجالات عملها على الرغم من ظهور قوى فاعلة تملك القدرة على فرض نفسها كشريك في عملية التخطيط وصنع القرار في المجتمع".

فالسياسة المالية تجيز للحكومة التدخل في الحياة الاقتصادية من خلال توظيف أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة ، وبما يسمح في معالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة سواء كانت حالات كساد أو تضخم فضلا عن تحقيق مستويات مرغوبة للتوظيف يمكن من خلالها تهيئة مقومات لتحديد الحاجات العامة التي يتعين على الحكومة الأخذ بها في تدبير ما يلزمها من موارد ، إضافة الى تحقيق الموازنة العامة داخل الدولة .

وتهدف السياسة المالية إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وأيضا الوصول الى مستوى التوظيف العام ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي الشيء الذي يحد من ارتفاع الفقر وإرتفاع فرص الشغل .

وبناء على ما تقدم بيانه ، يطرح الموضوع الإشكالية التالية :

كيف تساهم أدوات السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والدفع بعجلة النمو الاقتصادي للحد من أزمات الانكماش الاقتصادي ؟

ويتفرع عن الإشكالية عدة تساؤلات : ما هي الإجراءات التي تقوم بها الدولة من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل ؟ ما هو دور العمل الحكومي في جذب الاستثمار الأجنبي أو المحلي ؟

كيف تساهم السياسة المالية التوسعية في مكافحة الكساد ومواجهة الفقر؟

سنجيب على الأسئلة المطروحة من خلال التصميم التالي :

المحور الأول : دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

أولا : أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

ثانيا : أثر السياسة المالية على التوظيف أو التشغيل

ثالثا : دور السياسة المالية في إستقطاب الاستثمار الأجنبي و المحلي

المحور الثاني : دور السياسة المالية التوسعية في مكافحة الانكماش الاقتصادي

أولا : دور السياسة المالية في مكافحة الكساد

ثانيا : دور السياسة المالية في مواجهة الفقر

المحور الأول : دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

لقد احتلت السياسة المالية مركز الصدارة في المناقشات التي تدور حول السياسة الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة ، النامية ، والانتقالية ، وذلك فيما يتعلق بالأبعاد المالية مثل إرتفاع معدلات البطالة ، نقص المدخرات الوطنية، العجز المفرط في الميزانية وأعباء الدين العام ، إضافة إلى الأزمات الحادة التي تظهر في مجال تمويل أنظمة التقاعد والرعاية الصحية ، وفي مثل هذه الظروف يتم الاهتمام بالقضايا المتعلقة بنطاق تطبيق السياسة المالية الملائمة بغية التخفيف من عدم الاستقرار

الاقتصادي الكلي في المدى القصير وتعزيز النمو الاقتصادي في المدى البعيد .

أولا : أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

انتشرت أفكار المدرسة الكلاسيكية على مدى قرنين من الزمن وهما ق 18 و ق 19 ، ومن أبرز روادها آدم سميث وريكاردو، وقد انعكست أفكار هذه المدرسة على طبيعة دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، ومن أهم فرضيات هذه المدرسة ترك النشاط الاقتصادي للأفراد في إطار مبدأ " دعه يعمل دعه يمر " وإعطاء حرية للأفراد في النشاط الاقتصادي ، حيث كان ينحصر دور الدولة في إستتباب الأمن وتحقيق العدالة والدفاع وبالتالي كانت الدولة تمثل الحارس للنشاط الاقتصادي الحر .

وتعرضت اقتصاديات الدول التي تبنت الفكر الكلاسيكي للأزمات ومن أبرزها الكساد العظيم سنة 1929 ، التي جعلت الفكر الكلاسيكي عاجزا عن مواجعتها مما حتم ضرورة تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي وهذا يعبر عن الاتجاه الكينزي .

ومن بين أدوات السياسة المالية لتحقيق الموازنة الاقتصادية :

الإيرادات العامة :

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية " مجموع الموارد التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة؛ من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. " من أهمها المصادر الضريبية التي تمثل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة، أما فيما يتعلق بالمصادر المختلفة تتمثل فيما يلي :

موارد الدولة من ممتلكاتها الخاصة :

هي كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق، أوأبنية الوزارات، والموانئ، والممتلكات التي تحولت من الاستخدام العام للاستخدام الخاص كالأراضي الزراعية، والمشاريع الصناعية والتجارية، والأوراق المالية التي تكون ملكاً للدولة.

الرسوم: هي مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة في مقابل خدمة معينة ذات نفع خاص بالحاصل على الخدمة التي تؤديها الدولة، أو السلطة

العامة إليهم مثل رسوم شراء سيارة ، ورسوم التسجيل في الجامعة .

الضرائب: هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة علي المُكَلَّفَين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل ذلك؛ لتغطية الأعباء العامة، وتحقيق أهداف الدولة المختلفة، كما تعد الضرائب من أكبر مصادر الإيرادات.

يُقسم مُختصو المالية العامة الضرائب إلى قسمين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة؛ الضرائب المباشرة هي التي تُقْتطَع مباشرة من الدخل أو رأس المال كضريبة الدخل، بينما الضرائب الغير مباشرة والتي تسمى بضرائب الإنفاق تفرض عندما ينفق الفرد رأسماله في سبيل تحقيق حاجة معينة كالضريبة الجمركية أو ضريبة المبيعات وهي أقل أهمية من الضريبة المباشرة.

-القروض العامة

هي مورد من موارد الدولة وأداة لتمويل الإنفاق وهو دين يكتتب في المؤسسات المالية في الداخل، أو الخارج، أو الحكومات الأجنبية مع التعهد بسداد فوائد القرض وفقاً للشروط المتفق عليها.

النفقات العامة

تعرف النفقات العامة بأنها " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سداداً لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة يكون الغرض منها حماية المواطنين، وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة " .

يزداد تنوع النفقات التي تقوم بها الدولة كلما ازداد تدخلها في النشاط الاقتصادي، وتعددت أنواع التقسيمات الخاصة بالنفقات فمنها النظري ومنها العملي وتقوم الدول بإتباع ما يتلاءم مع حاجاتها وظروفها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي .

وفيما يلي تقسيمات النفقات العامة

التقسيمات النظرية للنفقات العامة

نفقات عادية ونفقات غير عادية: النفقات العادية هي التي تتكرر بانتظام كدفع مرتبات الموظفين، بينما الغير عادية فلا تتكرر بانتظام في الميزانية كنفقات مواجهة الكوارث.

نفقات جارية ونفقات استثمارية: النفقات الجارية هي النفقات اللازمة لدفع رواتب الموظفين وتسيير المرافق العامة، بينما النفقات الاستثمارية خاصة بتكوين رؤوس الأموال للاستثمار في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة .

النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: النفقات الحقيقية تحصل الدولة فيه على مقابل لتلك النفقات كالحصول على السلع والخدمات، بينما النفقات التحويلية تحول فيه الدولة جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية المرتفعة الدخل للطبقات محدودة الدخل.

التقسيمات العملية للنفقات العامة:

التقسيم الوظيفي: تقوم فيه الدولة بمعرفة إيرادات كل دائرة من دوائرها والمصاريف اللازمة لها وبعد ذلك يتم تحديد النفقات المخصصة لكل قطاع حسب التكلفة

التقسيم الاقتصادي: يعتمد هذا التقسيم على المهام التي تقوم بها الدوائر الحكومية بشرط تقسيمها حسب القطاعات الاقتصادية ، زراعة-صناعة-تجارة .

التقسيم الإداري: يتم التقسيم هنا حسب الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق كالوزارات والهيئات ثم تقسم الإدارات لإدارات أصغر، ويعتمد فيه على مبدأ اللاتركيز إداري حيث يتم توزيع بعض الاختصاصات إلى مراكز إدارية محلية أو جهوية لتسهيل وتبسيط المساطر الإدارية .

وتجدر الإشارة ، أن سياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، تقيّد الدول في استخدام أداة الإنفاق العام كسياسة مالية تستطيع توجيهها نحو الوجهة المناسبة التي تريدها مثل إطلاق الأسعار ، والتشديد على ضرورة إلغاء الدعم للسلع الشعبية اللازمة للفقراء ، وبذلك يتم تحرير أسعار تلك السلع لتخضع لآليات السوق أو قوى العرض والطلب ، وعدم الاستثمار في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة إلا بنسب ضئيلة ، وهذا ما يشكل عبئا حقيقيا في اقتصاديات الدول المدينة .

ثانيا : أثر السياسة المالية على التوظيف والتشغيل

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم اهداف السياسة المالية بصفة عامة و سياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة ، و تظهر أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الإستفادة من الموارد

الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج، و حسب النظرية الكينزية فإن انخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي، كما ان السمة المميزة للتحليل الكينزي هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية، عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي مستوى ثابت.

- التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي:

إن البطالة من المنظور الكينزي تختلف عن ما هو متداول في التحليل الكلاسيكي، حيث يعتبر الكلاسيكيون أن البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم قبول وظائف أخرى بأجر أقل و يتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور، كما انه في اطار النموذج الكلاسيكي فان التوازن هو بالضرورة توازن عمالة كاملة حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل و الراحة (بطالة اختيارية) و يتم تحقيق التوازن في سوق العمل بصفة آلية من خلال العرض و الطلب على العمل.

ولقد بين كينز أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيكيون، و لكن على العكس من ذلك لأن العمالة مرتبطة بقرارات المنظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال) و تخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعال و يقلل من حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه و حجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة العمالة و العكس صحيح.

إذن فالنتيجة التي نخلص اليها هي ان الفرق بين التحليل الكينزي و الكلاسيكي هو أن هذا الاخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بافتراض ان العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزي فان المحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، و تظهر لنا اهمية سياسة

الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل.

و تهتم الدراسات المتعلقة بسوق العمل مثل بقية الأسواق بتحليل جانبيين، الجانب الاول يتمثل في السعر الذي يتعلق بتحديد الأجور أما الجانب الثاني فيتعلق بالكمية أو مستوى التشغيل، و بالتالي فان الأجور و التشغيل هما المشكلتان الاساسيتان المتعلقةتان بتحليل سوق العمل، ويلاحظ أنه عقب ازمة 1929 ثار كينز في وجه الكلاسيكيون وأضفى صبغة كلية في تحليل سوق العمل، فعند البعض فان وجود سياسة اقتصادية مضبوطة للنمو كفيلة بخلق مناصب شغل و معالجة البطالة، أما البعض الآخر فيقر بأن المشكلة ليست في السياسة الاقتصادية وإنما في القواعد التي تحكم سوق العمل و بالتالي فانه يطفو إلى السطح صراع بين تيارين، هما التيار الأصولي النيوكلاسيكي و التيار غير الأصولي، فالبطالة من وجهة النظرية الكينزية ليست اختيارية و هي ناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال كما ان مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل و لكن يتحدد في سوق السلع و الخدمات، ومن هنا فان أي انخفاض في الأجور سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة و من أجل معالجة هذه الوضعية لا بد من تدخل الدولة عن طريق انعاش الطلب الفعال من خلال سياسة اقتصادية توسعية.

آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

إن أهم الأهداف التي ترمي اليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة، الاستقرار في الأسعار، العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي.

يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي و زيادة الاستهلاك، و ذلك من خلال اعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار و بالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل و المحافظة على استقراره من خلال:

- التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

- تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعاً لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، اما في فترات الكساد ينخفض

الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها و تستعمل في تمويله الدين العام و الاصدار النقدي.

و يمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، اذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن ان يؤدي إلى ايقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الانعاش الاقتصادي، إما من خلال الاعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الاساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الافراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة انتاجهم. و تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية

الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل:

تقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة و البنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص، حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الايدي امام نقص الاستثمار الخاص بل تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص و لكن نجاح هذه المشروعات العامة مرهونة بمجموعة من الشروط تتمثل في مايلي:

- إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد و بذلك تثور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات و توقيف البدء في تنفيذها.

- يجب على الدول ان تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق و تحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.

و لكن السلبية التي تؤخذ على فكرة المشروعات العامة هي افتراضها سهولة توقيت البدء في هذه المشروعات من

جهة، وإمكانية تأجيلها من جهة أخرى إلا أن التجربة أثبتت أن هذا التوقيت تكتنفه صعوبات، إذ أن إعداد هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم إمكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمنية طويلة من الكساد، و لتجنب الانتقادات الموجهة إلى سياسة المشروعات العامة يمكن اتباع سياسة أخرى قصيرة الأجل تتمثل في توزيع القوة الشرائية على المستهلكين حين تعد الدولة برنامجها و تبدأ في تنفيذ المشروعات العامة .

و بالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات البنية التحتية يسمح للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية، كما يلعب الإنفاق الحكومي دورا مهما في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي للمستثمرين سواء كان ذلك الإنفاق متجها للأفراد في شكل إعانات اجتماعية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة، أو كان في شكل إعانات إنتاجية تساعد على تخطي هذه المشروعات للزمات التي تمر بها .

ثالثا: دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي والمحلي

تعرف حوافز الاستثمار بأنها ميزة إقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية ، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها ، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي .

كأن تقدم الدولة هذه الحوافز لغرض توجيه الاستثمارات لقطاعات معينة أو لتنمية مناطق نائية .

ومن بين هذه الحوافز الضريبية الإعفاءات الضريبية وهي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل إلزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة ويكون الإعفاء دائم ومؤقت .

وأیضا التخفيضات الضريبية ، وهي عبارة عن تقليص من قيمة الضريبة المحققة مقابل الإلتزام ببعض الشروط كإعادة إستثمار الأرباح مثلا . وبصفة عامة تتبع التخفيضات الضريبية التوجهات السياسية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، وتعتبر التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية :

أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل ،

إن ما يهم المستثمر الأجنبي هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء بإعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل .

نظام الإهلاك المعجل :

يعرف الإهلاك على أنه توزيع لتكلفة الأصل الثابت على سنوات العمر الإنتاجي المقدرة له وبشكل منتظم ، ويقصد بنظام الإهلاك المعجل كافة الطرق التي تؤدي إلى إستهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة عمرها الإنتاجي .

ولقد أثبتت التجارب بما لا يدع للشك تفوق هذا النوع من الحوافز الضريبية على كافة الحوافز الضريبية الأخرى وعظم فعاليتها وقدرته على مضاعفة أحجام الاستثمارات في المجالات المرغوبة وفي التوقيت المناسب لتحقيق أهداف المجتمع .

ويمكن أن تكون الحوافز تمويلية وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر ، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات إئتمانية مدعمة ، وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا و الشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تمويلية مثل اعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة ، مشاركة حكومية في رأس المال في الإستثمارات المحفوفة بالمخاطر التجارية العالية وتأمين حكومي بمعدلات تفضيلية وهذه متوفرة عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات سعر الصرف ، أو تخفيض العملة أو المخاطر غير التجارية مثل المصادرة والفوضى السياسية .

وفي هذا الصدد، نذكر أن الدولة تقوم بتحويل نفقاتها إلى منتجي القطاع الخاص في مجال الإستثمار ، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج محليا كان أو أجنبيا على تخفيض بيع السلعة للمستهلك ، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية .

وتمنح هذه النفقات في صورة مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات الإنتاج أو تدفع في صورة مبلغ إجمالي بغض النظر

عن حجم الإنتاج أو حجم الخسائر ، أو في صورة نسبة معينة من تكاليف الإنتاج ومن بين أهم النفقات التحويلية منح البحث والتطوير ، منح التوظيف ، منح النقل ، منح توفير الأراضي مجاناً أو بأسعار منخفضة ومنح التنمية لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها التنافسية في الأجل الطويل وذلك من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة .

المحور الثاني : دور السياسة المالية التوسعية في مكافحة الانكماش الاقتصادي

تتمثل السياسة المالية الملائمة لعلاج الإنكماش " الطلب الكلي أقل من العرض الكلي" ، في تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو اتباع كلا الأمرين بدرجات متفاوتة .

أولاً: دور السياسة المالية في مواجهة الكساد عجز الموازنة العامة :

هي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام ، حيث تقوم الدولة بإصدار النقود من أجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة ، وتخفى هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي. لا تطبق الدول المتقدمة هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، بينما الدول النامية تعتمد على هذه السياسة بشكل مستمر وذلك لنقص الموارد العامة للدولة ، كما أن نجاح هذه السياسة يتوقف على حالة البلد الاقتصادية؛ حيث يعتمد هذا على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي فإن التمويل بالعجز يدفع الاقتصاد إلى النمو في الدول المتقدمة بينما الدول النامية تعاني من ضعف وعجز الجهاز الإنتاجي يترتب على التمويل بالعجز مزيد من التضخم والعجز .

ثانياً : دور السياسة المالية في مكافحة الفقر

الفقر هو مفهوم نسبي يشترك هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية ، وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة .

وقد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده أن " الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة إلا أنه ، أي هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة ، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي يتم فيه حالة

التوصيف ، إنه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف دقيق لمفهوم الفقر على الرغم من أن الفقر كان السبب في العديد من الثورات الاجتماعية والتغييرات الكبرى والاضطرابات السياسية .

كما ورد تعريف قاموس علم الاجتماع على " أنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد .

وتم تصنيف كيفية قياس الفقر حسب اتجاهين

- أ- اتجاه الرفاهية: وهو الذي يعتمد فيه على معايير مالية في قياس درجة أو مستوى الرفاهية مثل الدخل، الإنفاق الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر .
- ب- اتجاه اللرفاهية: ويركز هذا الاتجاه على دراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل التغذية والصحة والتعليم، ومركزا بذلك على محاور أساسية تعنى مثلاً: سوء التغذية، غياب الرعاية الصحية، الأمية وهذا باعتبارها نتائج مباشرة للفقر.

وعلى الرغم من بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشاراً لقياس الفقر إلا أنه تزايدت أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كالصحة والتعليم، حيث لوحظ تنامي هذا الاتجاه في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينات أي ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية، مما يعني عدم وجود تلازم بين زيادة دخل الفرد وتحقيق زيادة في مجالات الرفاهية الاجتماعية .

تسعى السياسة المالية كغيرها من السياسات إلى مكافحة الفقر والحد منه، فدول العالم ومنها الدول الإسلامية لا تشكل كتلا متجانسة من حيث مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي بل هي مزيج من الدول المختلفة والمتباينة في قدراتها وإمكانياتها وفي مواردها وفي سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن اختلاف مستوى الفقر وحدته من بلد لآخر، وإلى أي مدى وصلت في معالجته للقضاء عليه، فإستراتيجيات وإجراءات القضاء على الفقر اختلفت فعلاً بين هذه الدول، لكن ما يمكن الجزم به أن هناك بعض هذه السياسات والآليات تكون مشتركة التوجهات خاصة في البلدان الإسلامية، ومن بين هذه الآليات والإجراءات التي تتبعها السياسة المالية في الحد من الفقر نجد

- وضع نموذج لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة: ويكون من خلال تبني آليات نمو لمناصرة الفقراء وذلك بإتباع سياسات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية

فضلا عن سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار المحلي والاستثمار، إضافة إلى تبني أجور عادلة تمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى المعيشة، أي اعتماد وترسيخ النمو الاقتصادي الذي يصب في مصلحة الفقراء.

- هيكلية السياسة الضريبية: على اعتبار أن هذه السياسة من السياسات المالية فإنه لابد من خفض الضرائب التي تطلد الفقراء إلى أقصى حد ممكن وخلق مطارح ضريبية جديدة وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية مع تخفيضها على قطاعات حيوية تؤدي دورا أساسيا في النمو وتراكم رأس المال، فالسياسة الضريبية تعتبر سببا مهما ومحددا للفقراء، إذ أن خفض الضريبة على الدخل والأرباح وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم على الحاجات الأساسية يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة من جانب وتحرم السلطات المالية والحكومات من موارد مالية مهمة.

- الترشيح الحذر في النفقات: الهدف منه عدم هدم المال العام لكن ليس بالشكل الذي يؤثر على ذوي الدخل المنخفض، فالترشيح لابد أن يشمل الكماليات وليس الأساسيات التي يحتاجها الفقراء.

- إصلاح القطاع المالي: فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، فالمطلوب في هذا المجال هيكلية المصارف العامة واختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري بشكل عام.

دعم المشروعات الصغيرة وإنشاء المزيد منها: هذا الدعم يكون بالاعتماد على الإيرادات العامة والتي قد تكون الأمل الذي يساعد على الحد من الفقر، لأن هذه المشاريع تستقطب عادة عمالة كثيرة العدد ويخفف البطالة.

- إتباع سياسة الإيرادات العامة: هذه الإيرادات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء، فالجزء الأول يتعلق بالزكاة، والجزء الثاني يتعلق بالإيرادات العامة الناشئة عن الأملاك العامة للدولة، أما الجزء الثالث فيتعلق بالضرائب

جباية الزكاة: إن السياسة المالية تهتم بكل ما تحصل من نسب الزكاة، والحكومة هي المسؤولة عن تحصيل وتوزيع الزكاة وهي التي تقوم بتقديمها أو تأخيرها حسب المصالح العامة للأمة، وتقوم الدولة بعد جمع الزكاة بتوزيعها على الفقراء تحت غطاء إنشاء ومؤسسات لمكافحة الفقر

والبطالة، هذه المؤسسات كفيّلة بتنمية المشاريع الصغيرة والأسرية والتي تساعد بشكل أو بآخر في خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة والحد من الفقر ومعدلاته.

- إيرادات الأملاك العامة للدولة: هذه الإيرادات تشمل أملاك الدولة العادية وإيرادات من الأملاك التي للأفراد فيها مشاركة انتفاع

وفي جميع الأحوال فإن للسياسة المالية دور كبير في هذا النوع من الإيرادات، فالدولة تستطيع إنقاص وتعجيل أو تعديل أو تأخير هذه الإيرادات طالما أن ذلك يدور في حدود العدل مع المصلحة العامة، وتستطيع الدولة استعمالها من أجل الوصول إلى الأهداف المرغوبة كالتخفيف من عجز الميزانية إضافة إلى التغيير في معدلات الخراج أو تدعيم أسعار السلع.

كما تسهم هذه الإيرادات في تشجيع الاستثمار، عن طريق ضخ الإمكانيات من القطاعات الفقيرة (الزراعة والري) إلى القطاع الغني (الصناعة)، إضافة إلى التمويل المجاني للتعليم والعناية الصحية والحماية الاجتماعية وإنشاء الخدمات العامة كالطرق، والسدود والمساجد وصيانة المنشآت وتنفيذ سياسات إسكانية لتأمين مساكن تليق بالبشر وتنمية الموارد البشرية من خلال رفع مستوى قوة العمل وزيادة الإنتاجية وصولاً لتنمية الناتج المحلي الإجمالي.

كل هذا من شأنه إتاحة لفقراء فرصاً أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي وتحسين المدخول وبالتالي الحد بصورة أو بآخرى من الفقر.

- الضرائب: إن هدف فرض الضريبة على المال هو تحويل تلك الأموال إلى القطاع العام إضافة إلى تحصيل أكبر إيرادات للخزانة، هذه الأموال الهدف منها توسيع الاستثمار وتعبئة الموارد المحلية ودعم النمو بطريقة مناسبة كجزء من إستراتيجية تستند إلى القناعة بدعم النمو والفقراء،

و" الاستثمار العام يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في إعادة تخصيص الموارد العامة للحد من معدلات الفقر."

إتباع سياسات الإنفاق العام: إن سياسة الإنفاق العام لا بد أن تكون مرتبطة بالمصلحة العامة دائماً أي تخدم الصالح العام لهيكله القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى دعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي وتأمينه من خلال التمويل الجيد لمشاريع التنمية والعمل على خلق فرص عمل

جديدة ، مما يساهم بطريقة أو بأخرى في تخفيض معدلات الفقر .

وصفوة القول فإن كل هذه الآليات والإجراءات من شأنها الإسهام في رفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

نستنتج مما سبق بيانه في هذا البحث ، أهمية أدوات السياسة المالية في تحقيق الموازنة العامة داخل الدولة من خلال حوكمة نفقاتها وترشيدها لما لها من دور فعال في رفع شعار التنمية الاقتصادية وبإدارة النمو الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

لائحة المراجع المعتمدة في البحث :

- بواب رضوان ، دور السياسات المالية والاجتماعية في مكافحة الفقر في البلدان العربية ، مجلة أيليزا للبحوث والدراسات ، العدد 6 ، 2021 ، ص 153 ، 168.
- علي منصور سعيد عطية ، علي جبار عريمش ، دور السياسات المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق ، دراسة تحليلية ، 1990 ، 2015. رسالة ماجستير إحصاء ، جامعة القاهرة .
- حليلة رمول ، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل برنامج اقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994 ، 2009 ، مذكرة لنيل دبلوم الماستر ، 2011، 2012
- حدادي عبد اللطيف ، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية ،

سالكى سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار
الأجنبي المباشر ، دراسة دول بعض دول المغرب العربي ،
رسالة لنيل الماستر ، 2010، 2011.

المواقع المعتمدة :

<https://rouwwad.com/o/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9#:~:text=%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%85%20%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%20%D9%87%D8%B0%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B9%20%D9%85%D9%86,%D9%81%D9%8A%20%D8%A3%D9%8A%D8%AF%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%86%20%D8%AD%D8%AA%D9%89%20%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%82%D9%88%D8%A7>

<https://www.bakertilly.com.kw/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B1%D9%87%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3/>

https://www.researchgate.net/publication/341161622_al-syast_alnqdytaltwsyt_walankmashyt

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9>